

INFCIRC/967

29 كانون الأول/ديسمبر 2021

نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

1- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة تضمُّ مذكرة توضيحية حول تقرير المدير العام بشأن "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية" الوارد في الوثيقة GOV/2021/52 المؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

2- ويُعمَّم طيِّه على سبيل العلم نص الرسالة، كما يُعمَّم، بناءً على طلب البعثة الدائمة، نص المذكرة التوضيحية.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

الرقم 987186

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الأمانة)، ويشرفها أن ترفق طيه مذكرة توضيحية بخصوص تقرير المدير العام المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية" (الوثيقة GOV/2021/52، المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

وتودُّ البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية أن تطلب كذلك من الأمانة نشر المذكرة التوضيحية المرفقة في شكل نشرة إعلامية INFCIRC.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

فيينا، 1 كانون الأول/ديسمبر 2021

إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة توضيحية بشأن تقرير المدير العام للوكالة:
"اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"
(الوثيقة GOV/2021/52، المؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

عقب صدور تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية" (الوثيقة GOV/2021/52، المؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، تود البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أن تشارك ببعض التعليقات والتوضيحات بشأن ذلك التقرير على النحو التالي:

ألف- تعليقات عامة:

- 1- ما انفكت جمهورية إيران الإسلامية تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/214) الذي تستمر الوكالة من خلاله في المحافظة على نظامها للتحقق من المواد والمرافق النووية الإيرانية.
 - 2- وتجدر الإشارة إلى أنه لئن كان قد تعيّن على إيران اتخاذ بعض التدابير التصحيحية للتعامل مع إخلال بعض المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة بالتزاماتهم، فإن هذه التدابير لا تعرقل الالتزامات بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ولا تمس بها على الإطلاق.
 - 3- ومن دواعي الأسف البالغ أنه على الرغم من وقوع ثلاث هجمات إرهابية تخريبية في المرافق النووية الإيرانية وفي إحدى الورش خلال العامين الماضيين، ألحقت الضرر أيضاً ببعض معدات المراقبة التابعة للوكالة، ورغم القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة، فإن الوكالة، في تجاهل لمسؤولياتها، لم تُدّن هذه الأعمال الشنيعة، ولم تشجع الجهات الأخرى على إدانتها. ويرسل هذا التقاعس غير المتوقع إشارات خاطئة إلى الإرهابيين لمواصلة أعمالهم الوحشية.
- وتوضيحات إيران وتعليقاتها، من حيث تسلسل تقرير المدير العام، هي كما يلي:

باء- تعليقات على الخلفية

- 1- ورد في الفقرة 2 من التقرير المذكور ما يلي: "قَدّم المدير العام، في تقريره المعروضين على مجلس المحافظين في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر من هذا العام، ملخصاً عن استنابات الوكالة فيما يتعلق بأربعة مواقع غير معلنة في إيران (محددة على المواقع 1 و2 و3 و4)".
- كما أوضحت إيران ذلك مراراً، ليس هناك أبداً أي موقع غير معلن يتعين الإعلان عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة، وتظل أنشطة إيران النووية سلمية بموجب ضمانات الوكالة الكاملة النطاق. ولذلك، فإن الإعراب عن القلق من قبل الوكالة في هذا الصدد لا أساس له لكون المرجع غير صحيح، وبالتالي لا يوجد سبب لإصدار تقرير ضمانات في هذا الصدد.

2- تقول الوكالة في الفقرة 2 ما يلي: "وأعرب المدير العام عن قلقه العميق لأن الوكالة عثرت على مؤشرات تدل على أن مواد نووية كانت موجودة في ثلاثة من المواقع المذكورة، ولم تقدّم إيران بعد التوضيحات اللازمة بشأنها، وأن الموقع الحالي (المواقع الحالية) للمواد النووية ليست معروفة لدى الوكالة". لقد تعاونت إيران أفضل ما يكون بالتعاون مع الوكالة، بما في ذلك من خلال إتاحة الوصول طواعية للوكالة، وكذلك الإجابة عن جميع الأسئلة التي طرحتها الوكالة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن العثور على جسيمات اليورانيوم الطبيعي في العينات البيئية المأخوذة وحده لا يمكن اعتباره مؤشراً على وجود مواد ومعدات نووية.

- بالتعاون مع الوكالة، أوضحت إيران افتراضاتها حول الأسباب المحتملة للتلوث في موقعين طرحت الوكالة الأسئلة بخصوصهما..وكما أوضحنا سابقاً، كان هذان الموقعان تحت سيطرة القطاع الخاص.

3- أوردت الوكالة في الفقرة 2 ما يلي: "ولم تقدّم إيران بعد التوضيحات اللازمة بشأنها، وأن الموقع الحالي (المواقع الحالية) للمواد النووية ليست معروفة لدى الوكالة".

- من الواضح أن تقييم الوكالة ينبغي أن يستند إلى معلومات صحيحة وذات مصداقية. ولذلك، فإن المعلومات التي قدمتها وكالات الاستخبارات لا يمكن اعتبارها معلومات صحيحة وموثوقة ولا يمكن النظر إليها بوصفها معلومات من مصادر مفتوحة. ولو أخذ مثل هذا النهج في الاعتبار، فسوف تسود على أنشطة التحقق عملية لا نهاية لها من الأسئلة والأجوبة. وفي مثل هذه الظروف، سوف تنشأ حالة من عدم الثقة بين الدول الأعضاء والوكالة.

- كما أوضحنا آنفاً للوكالة فإن الادعاءات التي أثارها الوكالة ليس لها أساس قانوني. وفي الواقع، لا توجد مواد نووية غير معلنة في إيران، وتأكيد الوكالة لا يستند إلا إلى مزاعم كاذبة وملفقة قدمها النظام الصهيوني الذي يمتلك هو نفسه أسلحة نووية.

4- وتورد الوكالة أيضاً في الفقرة 2: "كما لم تُجِب إيران عن أسئلة الوكالة فيما يتعلق بموقع آخر غير معلن، ولم تقدم توضيحاً بشأن الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني".

- إن الادعاء بوجود موقع آخر غير معلن يحتوي على يورانيوم طبيعي على شكل قرص معدني يستند إلى تأكيدات كاذبة وملفقة للنظام الصهيوني لا أساس لها. ولم تقدم الوكالة لإيران أي مستند أو دليل في هذا الصدد.

- وبناءً على ذلك، صرحت إيران مراراً بأن معدن اليورانيوم لم يُنتج في السابق إلا في مختبر جابر بن حيان الذي تحققت منه الوكالة من خلال التحقق من الرصيد المؤقت والتحقق من الرصيد المادي عدة مرات منذ عام 2003 وظل يخضع باستمرار لتدابير الوكالة الخاصة بالاحتواء والمراقبة. وقد وردت هذه الحقيقة في تقرير الوكالة (GOV/2015/68) إذ جاء فيه: "...أجرت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي في مختبر أبحاث جابر بن حيان المتعدد الأغراض في آب/أغسطس 2011 للتحقق من جملة أمور، منها المواد النووية، على شكل معدن يورانيوم طبيعي ونفايات معالجة ذات صلة باختبارات تحويل رابع فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم والتي أُجريت في المختبر المذكور في الفترة من 1995 إلى 2000". ونتيجةً للتحقق من الرصيد المادي، حدّدت الوكالة وجود تباين محتمل في كيلو غرامات كثيرة من اليورانيوم الطبيعي في سجلات حصر المواد الخاصة بهذه الاختبارات.

وأعدت الوكالة تقييم هذه المعلومات في عام 2014 وأشار تقييمها إلى أن كمية اليورانيوم الطبيعي المستخدمة هي ضمن حدود معدلات عدم التيقن المرتبطة بممارسة حصر المواد النووية وما يتصل بذلك من قياسات".

5- وفيما يتعلق بتنفيذ البند المعدل 3-1 من الترتيبات الفرعية، ينبغي التذكير بأن قبول تنفيذ البند المعدل 3-1 كان من بين تدابير الشفافية وبناء الثقة الواردة في الفقرة 65 من خطة العمل الشاملة المشتركة. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة والفشل المؤسف لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي في الوفاء بأي من التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، أقر مجلس الشورى الإسلامي في إيران (البرلمان) قانوناً يقضي بوقف جميع تدابير الشفافية التي تتجاوز ما ينص عليه اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع إيران. وتأسيساً على هذه الحقيقة، أُوقِف تنفيذ البند المعدل 3-1 من الفقرة 65 من الملحق الأول من خطة العمل الشاملة المشتركة.

جيم - تعليقات على التطورات التي طرأت مؤخراً:

1- تورد الوكالة في الفقرة 4 ما يلي: "خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أي اتصالات بين الوكالة وإيران فيما يتعلق بالموقعين 1 و3، لذلك فإن المسائل المتعلقة بهذين الموقعين تظل بدون تسوية".

- كما جرى توضيحه في الفقرة 2، لم تجد إيران أي دليل، البتة، على وجود تلوث باليورانيوم في الموقع 1، باستثناء بعض الافتراضات التي أُخْطِرَتْ بها الوكالة بها خلال الرسائل ذات الصلة. كما أُجِيب أيضاً على أسئلة الوكالة حول الموقع 1.

- لا يمكن اعتبار الصور الساتلية التي قدمتها الوكالة مصدراً موثقاً به لأنها لا تكشف حقيقة الأنشطة.

2- تدعي الوكالة في الفقرة 5 أنه: "كجزء من جهود الوكالة الرامية إلى توضيح مسائل الضمانات المتعلقة بالموقع 2، أجرت الوكالة في الفترة 14-16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أنشطة تحقُّق إضافية بموجب اتفاق الضمانات في مرفق معطن عنه في إيران كان قد أُنتِج فيه معدن اليورانيوم من قبل". وكان الغرض من هذه الأنشطة التحقُّق هو التحقُّق ممّا إذا كان اليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني الذي حُدِّد في الموقع 2 موجوداً في هذا المرفق المعطن عنه".

- ربط تقرير الوكالة (الوثيقة GOV/2021/15) بشأن الموقع 2، والمشار إليه في الحاشية 13 من الفقرة 6 من الوثيقة GOV/2004/60، الموقع 2 باعتباره موقع لافيسان-شيان الذي سجلت له زيارة في 28 حزيران/يونيه 2004. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى موقع لافيسان-شيان كان مسموحاً به للوكالة في السابق. وأخذت الوكالة عينات بيئية بما في ذلك من الجدران المتبقية والتربة والنباتات في هذا الموقع.

- وفيما بعد، لم تعثر الوكالة على أي تلوث هناك، وبناءً على التوضيحات التي قدمتها إيران حول إزالة موقع لافيسان-شيان، في آب/أغسطس 2005، أفادت الوكالة أخيراً في GOV/2005/67 بأن المعلومات التي قدمتها إيران تبدو متماسكة ومتسقة مع توضيحها لإزالة موقع لافيسان-شيان.

- وبناءً على خطة العمل الشاملة المشتركة، نُفِذت "خريطة الطريق لتوضيح المسائل المغلقة الماضية والراهنة" المتفق عليها بين إيران والوكالة تنفيذاً كاملاً، وجرت تسوية هذه المسألة أيضاً. ومن المؤسف أن الوكالة تعيد إحياء بعض المزاعم المغلقة التي يعود تاريخها إلى 2003-2004، مما يعد انتهاكاً لخطة العمل الشاملة المشتركة.

3- أوردت الوكالة في الفقرتين 7 و8: "وكما سبقت الإفادة، فقد أشارت المعلومات والوثائق الداعمة المتعلقة بالموقع 4 والتي قُدِّمتها إيران في رسالتها المؤرخة 24 آب/أغسطس 2021 إلى أنشطة أُجريت في إيران من طرف منظمة تنتمي إلى دولة عضو أخرى. وفي رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تلقتها الوكالة، لاحظت الدولة العضو أن المعلومات التي قُدِّمتها إيران لم تكن تحتوى على "أي معلومات تشير إلى وجود صلة" بين الأنشطة التعاونية التي قُدِّمتها المنظمة المشار إليها سابقاً في إيران، والمشار إليها في الوثيقة الداعمة التي قُدِّمتها إيران، "وجسيمات اليورانيوم البشري المنشأ التي عثرت عليها الوكالة".

أولاً، لقد عمدت إيران فقط إلى تبيين التاريخ ذي الصلة للموقع ولم تنسب هذا التلوث إلى الطرف الثالث أو تربطه به في ردها على الوكالة.

ثانياً، من الطبيعي تماماً ألا تتمكن الدولة الطرف المعنية من العثور على أي معلومات في هذه الحالة بعد مرور نصف قرن على هذا النشاط. لكن إيران أبلغت عن الوقائع الحقيقية بخصوص تاريخ الموقع 4.

وبالمثل، لم تتمكن إيران أيضاً من العثور على أي تفسير آخر في هذا الصدد بعد مرور 50 عاماً. لقد مر كل من البلد والمنظمة بتغيرات وتطورات هائلة. فقد تفكك البلد المعني قبل ثلاثة عقود، في حين أن المنظمة ربما فقدت اتصالها مع الشركات التابعة أو الفرعية ومع المقاولين آنذاك.

ثالثاً، ردًا على أسئلة الوكالة في آب/أغسطس 2019 بشأن هذا الموقع، أوضحت إيران في الوقت نفسه للوكالة أن أي سؤال مبني على ادعاءات كاذبة وملفقة غير مقبول، وتحت الوكالة على تجاهل مثل هذه المعلومات التجسسية المزورة. علاوة على ذلك، لا قيمة للصور الساتلية المقدمة عن تلك الفترة. لذلك، فإن أسئلة الوكالة تفتقر إلى الأساس الذي يسندها بموجب الضمانات.

رابعاً، أثناء وصول نائب المدير العام إلى الموقع 4، ذكر أنه لا يوجد مؤشر على أي تطهير على عكس ما أظهرته الصور الساتلية.

دال- تعليق بشأن مفتشي الوكالة

1- في أعقاب أعمال التخريب الأخيرة التي لحقت بالمرافق والمواقع النووية الإيرانية، اتخذت تدابير أمنية مشددة قبل دخول المرافق والمواقع النووية لمنع تكرار وقوع مثل هذه الأعمال الشائنة. وغني عن القول أن شدة الإجراءات الأمنية تعتمد اعتماداً كبيراً على تزايد مستوى التهديدات. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد مجدداً على أن أمن المرافق النووية جزء من الأمن الوطني وهو يمثل أيضاً أولوية قصوى في الحق السيادي الوطني للدول الأعضاء. وعليه فإن هذه المسألة تدخل في صميم اختصاص الدولة ولا تخضع لأي اتفاق مع الوكالة.

- 2- وفقاً للبند 22 من المادة السادسة من اتفاق امتيازات الوكالة وحصاناتها (الوثيقة INFCIRC/9/Rev.2)، تتعاون الوكالة في جميع الأوقات مع السلطات المختصة في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتدابير الأمنية اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أنّ نائب المدير العام مرّ، خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى ناتانز، بنفس الإجراءات الأمنية وشهد على حسن سير الترتيبات. وفي هذا الصدد، وُقِرَت معلومات تكميلية عن الإجراءات الأمنية التي يجب على مفتشي الوكالة الامتثال لها قبل دخول أي موقع/مرفق. وسيخضع تنفيذ اللوائح الأمنية للمراجعة بشكل مستمر بناءً على الخبرات المكتسبة وتقييم التهديدات الحالية.
- 3- وينبغي التأكيد على أن تنفيذ مثل هذه المتطلبات الأمنية ضروري قبل إجراء أي أنشطة تفتيش. ومن الواضح أن الإجراءات الأمنية المتخذة قبل الدخول إلى المرافق لا يمكن اعتبارها، البتة، عائقاً أمام قيام مفتشي الوكالة بأداء وظائفهم بصورة فعالة أثناء أنشطة التحقق.

هاء- خاتمة

- 1- تواصل جمهورية إيران الإسلامية تنفيذ التزاماتها المتعلقة باتفاق الضمانات الشاملة. وفيما يتعلق بالمسائل التي أثارتها الوكالة بخصوص المواقع الأربعة، تجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من غموض الوثائق التي قدمتها الوكالة وعدم جاهتها، وعدم صحتها، بذلت إيران قصارى جهدها وتعاونت أفضل ما يكون بالتعاون تلبيةً لمتطلبات الوكالة. وأجابت إيران مراراً وتكراراً عن جميع الأسئلة التي طرحتها الوكالة، وقد حان الآن الوقت لأن تضع الوكالة حداً لعملية الأسئلة التي لا نهاية لها وإغلاق هذه المسائل الملفقة مرة واحدة وإلى الأبد.
- 2- وتتوقع جمهورية إيران الإسلامية بشدة أن تقدم الوكالة تقاريرها عن أنشطة التحقق في جمهورية إيران الإسلامية بطريقة تتسم بالمهنية والنزاهة، بعيداً عن الضغوطات السياسية.
- 3- ومن الواضح أن تطبيق المتطلبات الأمنية ضروري في المرافق والمواقع النووية. وتمشياً مع متطلبات اتفاق امتيازات الوكالة وحصاناتها (الوثيقة INFCIRC/9/Rev.2)، يُتوقع من الوكالة بشدة أن تُعلم مفتشيها وأن تنصحهم بالامتثال للتدابير الأمنية.